

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي

مخبر الدراسات القانونية والسياسية

بالتعاون مع فرقة البحث prfu: الحماية القانونية لبطاقة الإئتمان الإلكتروني في دول المغرب العربي بين  
الواقع والتحديات

المؤتمر الوطني عن بعد: المسؤولية القانونية لمقدمي خدمات الإنترنت عن المضمون غير المشروع

يومي 09-10 نوفمبر 2022

المحور الثالث الرابع

عنوان المداخلة: المسؤولية القانونية لمقدمي خدمات البحث الآلي عن المعلومات

استمارة المعلومات:

الاسم واللقب: د. ليلى بعتاش

جامعة الانتساب: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

البريد الإلكتروني: [batacheleila2018@gmail.com](mailto:batacheleila2018@gmail.com)

الاسم واللقب: منال شبيبي

التخصص: علوم إسلامية: شريعة وقانون

الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه ل م د سنة ثانية

الهيئة المستخدمة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

البريد الإلكتروني: [manal94chibi@gmail.com](mailto:manal94chibi@gmail.com)

مقدمة:

إن المضمون المعلوماتي الذي يتم بثه للاطلاع على الشبكة وقبل أن يتدخل المتعاملون في اعداده وتأليفه ومراقبته وتنقيحه من طرف المتعاملين التقنيين، حيث تتميز أداورهم بأنها ذات صبغة معلوماتية محضة، لذلك أطلقنا عليهم صفة مقدمي خدمات الإنترنت المعلوماتية لتمييزهم عن غيرهم من المتعاملين.

إن محاولة وضع الإطار القانوني الذي ينبغي أن يحكم مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت المعلوماتية لا يمكن ضبطه دون التطرق لمختلف أصناف هؤلاء مقدمي الخدمات، وللتطور التكنولوجي ذلك أن هذه الفئة تضم عددا من المتعاملين يصعب حصرهم نظرا للتطور المتسارع الذي يفرز بشكل مستمر عن متعاملين جدد على غرار متعاملي الجيل الثاني للويب.

تختلف خدمات الجيل الثاني للويب، إلا أنه بالإمكان تقسيمها إلى نوعين أساسيين، يضم النوع الأول الخدمات الرامية إلى البحث الآلي عن مختلف المضامين والمعلومات على الشبكة وتصنيفها كمحركات البحث ومواقع التواصل الاجتماعي وغيره. أما النوع الثاني فيضم خدمات تتمثل وظيفتها في تمكين المستخدم من بث محتويات والمساهمة في توريد خدمة المضمون على الشبكة كالمدونات ومنتديات المناقشة والمواقع التشاركية وغيرها. وعليه جاءت دراستنا هذه من أجل الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو الأساس القانوني الذي يحكم المسؤولية المترتبة عن مختلف خدمات البحث الآلي عن المعلومات؟  
وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الحالات التي تقوم فيها مسؤولية محركات البحث عن المضمون غير المشروع؟
- كيف تم تكييف الخدمات المقدمة للبحث عن المعلومات؟

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع فيما يأتي:

- من أهم المحاور التي يتضمنها قانون الانترنت الهادف إلى ضبط كافة المجالات المرتبطة بالشبكة الالكترونية.
- أن متعاملي الشبكة ومختلف مقدمي خدماتها ليست لهم الحصانة أثناء مباشرتهم لوظائفهم على الشبكة، بل يمكن أن يكونوا محل مساءلة قانونية إذا ما ثبت تقصيرهم في اتخاذ ما هو ضروري من

أجل مكافحة المضامين غير المشروعة على الشبكة، لأجل ذلك كان لابد من وضع إطار قانوني يعنى بتحديد الشروط اللازمة من أجل إقامة نظام مسؤولية ملائم.

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

- تحديد المقصود بمقدمي خدمة البحث الآلي عن المعلومات ، وبيان الدور الفني الذي يقوم ون به على شبكة الإنترنت لتحديد مسؤوليتهم العقدية.
- بيان مدى ملائمة تطبيق أحكام المسؤولية العقدية التقليدية لمقدمي خدمات البحث الآلي على المسؤولية العقدية الإلكترونية.
- تحديد الآثار المترتبة على قيام المسؤولية العقدية لمقدم خدمة البحث الآلي للمعلومات.

### الدراسات السابقة:

- الكبياني، عبد الفتاح محمود، 2000، مدى المسؤولية القانونية لمقدمي خدمة الإنترنت ، المملكة المغربية العربية .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى المسؤولية القانونية لمقدمي خدمة الإنترنت، وذلك في ضوء أن تحديد المسؤوليات على شبكة الإنترنت يعد بالاشك من أدق الموضوعات التي يمكن مواجهتها . وأن تشغيل شبكة الإنترنت يعتمد على آليات قام بعض المتخصصين ببرمجتها ببرامج يجب أن يتحملوا مسئوليتها ونظرا إلى أن شبكة الإنترنت ليست خدمة يديرها شخص ما يتعاقد مع مستخدمين من ناحية، ومع مقدمي المعلومات من ناحية أخرى.

- أبو الهيجاء، محمد إبراهيم، خصاونة، علاء الدين، المسؤولية التقصيرية لمزودي خدمات الأنترنت عن محتوى غير مشروع، دراسة في التوجيه الأوربي الخاص بالتجارة الإلكترونية، جامعة الأردنية، عمان

هدفت هذه الدراسة إلى بيان المسؤولية التقصيرية لمزودي خدمات الإنترنت عن المحتوى غير المشروع في ضوء التوجيه الأوربي الخاص بالتجارة الإلكترونية لسنة 2000 والقانون الفرنسي، كما هدفت الدراسة إلى بيان الشروط التي تقوم بموجبها مسؤولية مزودي خدمة الإنترنت وآثار هذه المسؤولية . وتتميز هذه الدراسة الحالية

عن الدراسة السابقة في أنها تتناول المسؤولية العقدية لمزودي خدمات الانترنت وأثار هذه المسؤولية وموقف التشريع المقارن من هذه المسؤولية.

### منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي: وذلك من خلال استخدام المراجع والكتب لوصف متغيرات الدراسة.

المنهج التحليلي: البحث وتحليل النصوص القانونية والاجتهادات القضائية، إن وجدت لدى البحث في موضوع الدراسة.

المنهج المقارن: وذلك من خلال استعراض نصوص التشريعات الجزائرية والفرنسية وغيرها من النصوص ووصفها وصادقيا التشريعات المقارنة ذات العالقة بموضوع الدراسة وتحليلها، موضحا جميع الجوانب المتعلقة في متغيرات هذه الدراسة ونقدها.

### خطة البحث:

قسمنا دراستنا الى مبحثين أساسيين:

#### المبحث الأول: المسؤولية الناجمة عن عمل محركات البحث

الفرع الأول: حالات قيام مسؤولية محركات البحث عن المضمون غير المشروع.

الفرع الثاني: الأساس القانوني لموردي روابط النص المتشعب

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية الناجمة عن عمل مواقع تجميع المعلومات.

الفرع الأول: التكييف القانوني لخدمة ملخص الموقع الغني Flux. RSS

الفرع الثاني: التكييف القانوني لخدمة التأليف الحر. Wiki

يكتسب دور مقدم بحث الأهمية بالغة داخل شبكة الإنترنت بالنظر إلى العدد الهائل للمعلومات والبيانات المتواجدة داخله أو المتدفقة بشكل دائم، حيث أن هذه الوسائل تساعد المستخدم مفيالعثور على المضامين التي يرغب في الاطلاع والحصول عليها بشكل سريرونمشقة البحث عنها في كل صفحات الواب.

تعدد وظائف مقدم بحث الألي، فمنهم مقدم خدمة البحث عن المعلومات ومنهم مقدم خدمة فهرسة المعطيات والبيانات، كما أن منهم من يساهم في عملية العثور على المضامين من خلال ما يعرف بمواقع تجميع المعلومات.

## المبحث الأول: المسؤولية الناجمة عن عمل محرركات البحث

تعد محرركات البحث آليات عمل ملازمة لمبدأ عمل شبكة الإنترنت، فمن دونها يغدو الولوج إليها والاستفادة منها أمر صعب للغاية، فهبتع تمد أساساً علمتقنية روابط الإحالة، فبعد ظهور نتائج البحث تظهر على شكل روابط عند ما يتم النقر عليها تنتقل إلى الموقع الإلكتروني. إن اعتماد محرركات البحث على معرفة روابط الإحالة على اختلاف أنواعها، يجعل من مسؤولية هذه الأدوات تتخلفح سبطبيعة كلمنها.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: حالات تقيا مسؤولية محرركات البحث عن المضمون غير المشروع.

لمتضمناً حكماً للتشريعات المختلفة ذات الصلة أحكاماً قانونية خاصة بمنظمة لعمل

محرركات البحث وما يعرف بأدوات التعامل على الشبكة

فعل سببياً لثلاً اقتصر التوجهاً بالأوروبيات المتعلقة بتجارة الإلكترونيات في نص المادة

على دعوة أعضاءها بالتصدياً لمعالجة لهذا المسألة دون التفصيل في جزئياتها.

إجمالاً، يمكننا القول بأن إذا جاز لنا التحذير عن مسألة مدى إمكانية مساءلة أدوات

البحث على الشبكة وبخاصة محرركات البحث عن المضمون المسيئة على الشبكة، فغالباً ما

تثار بخصوصية بعض الحالات الشائعة التي تساهم فيها هذه المحركات في تواجدها

المضمون على الشبكة ومساعدة المستخدم في الحصول عليها.<sup>2</sup>

تتعلق هذه الحالات الشائعة أساساً بالتي هي:

أولاً: فهرسة محتوى غير مشروع

تشمل هذه الحالة عند ما يعتمد محرركات البحث على التسبب في تقديم محتوى ذو صبغة غير مشروعة، عن طريق فهرسة المحتويات تتضمن

تقليد أو اعتداء على حرمة الحياة الخاصة أو مساساً بالشرف أو بالاعتبار أو غيرها من المضمون المشينة، فيلجأ المتضرر في هذه

حالة إلى طلب التعويض من المسؤولية ولعن محرركات البحث نظراً لتسببها في تقديم روابط حالة سمحت للجمهور بالعثور على هذه المضمون.

3

<sup>1</sup> تعد هذه المضمون غير المشروع من أفعال التعامل بواسطة شبكة الإنترنت التي تسبق التطور في باب الأول لمنهذ الدراسة، غير أنها خاصة بأدوات التعامل بل غير محرركات البحث.

<sup>2</sup> أشرف فجابري سيد، مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت نت عن المضمون غير المشروع، المر جع السابق، ص 34

<sup>3</sup> أشرف فجابري سيد، مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت نت عن المضمون غير المشروع، (دراسة خاصة لمسؤولية متعهدي الإيواء)، دط، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010 ص 34

يوجد نوعان من هذه الروابط: روابط بسيطة، وروابط عميقة، فأما الأولى فهي الروابط البسيطة وهي لا تثير أي إشكال قانوني فيما يخص إنشائها، فهي تؤدي إلى الإحالة إلى صفحة الاستقبال الخاصة بالموقع المحال إليه، أما الروابط العميقة فهي تؤدي إلى الانتقال ليس إلى صفحة إنما إلى أحد الصفحات الثانوية الخاصة بالموقع المحال إليه، وبخلاف الأولى يشترط لإنشائها ترخيص صريح من الموقع المحال إليها، لما قد تشكل من خطورة، من شأنها أن توقع المستخدم العادي في الوهم والخطأ، فيعتقد أنه لا يزل على صفحة الموقع المحيل، وما قد يترتب عن ذلك من مساس بالشهرة، أو العلامة.<sup>4</sup>

ثانياً: عدم القيام بمراقبة نتائج البحث.

استحالة قيام مراقبة محرك البحث لكافة المضامين التي يعمل عليها إظهارها باعتبار هيته تعارضاً صلاً مع آلية عمل محرك البحث التي لا تتق ومعلماً الانتقاء وإنما الإحصاء تجعل مراقبة مدته مشروعية نتائج البحث من غير المستساغ تحميله، وإنما ينبغي على من تضرر من نتاجها إخطارهما، وفي هذا الحالة فقط يمكن مساءلة محرك البحث عند متدخلهما من أجل سحبها.<sup>5</sup>

أعضاء القانون الأمريكي محرك البحث من مسؤولية في الحالة التي يعمل فيها على فهرسة موقع غير مشروع عطاها ما كان جاهلاً بالصيغة غير المشروعة للموقع، أو إذا اتخذ ما هو ضروري من أجل منع الوصول إلى الموقع بعد علمه بذلك.<sup>6</sup>

ثالثاً: اقتراح إجراءات عملية بحث بكلمات تحتمل دلالة غير مشروعة

ظهرت هذه الوظيفة باعتبارها إحداهن بالوظائف الآلية لمحرك البحث في صيف

2008، وهي من الآليات التي تسمح باقتراح عشر كلمات مساعدة كلما قام المستخدم بكتابة كلمة في خانة المخصصة لكتابة طلبات البحث، والجانب من هذه الكلمات التي تقترحها من طرف محرك البحث يظهر عدد المرات التي تمت تقديمها لمطالبتين بشأنه.<sup>7</sup>

### الفرع الثاني: الأساس القانوني لمسؤولية موردي روابط النص المتشعب.

الوصلات التشعبية أو روابط النص المتشعب عبارة عن نظام يسمح للانتقال يتيح المرور مباشرة من جزء من وثيقة إلى جزء آخر منها، أو من وثيقة إلى غيرها من الوثائق التي يختارها المستخدم.

<sup>4</sup>Romain V. Gola, op.cit., p 514; Cyril Rojinsky, La responsabilité du créateur de lien hypertexte du fait du contenu illicite du site cible. www.juriscom.net.

<sup>5</sup>أشرف جابر سيد، مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت عندما ننتقل من المضمون الإلكتروني ونغير المشروع، المرجع السابق، ص 38

<sup>6</sup>أودينسلو مالهايك، المرجع السابق، ص 254

<sup>7</sup>Christiane Feral-Schuhl, op.cit., p 830.

أصبحت مواقع الإنترنت تعتمد بشكل أساسي على مثل هذه الروابط التي تسمح بالولوج والانتقال إلى مواقع أخرى عبر الوضع اليدوي للروابط، ليتطور الأمر بعد ذلك وتعمل محركات البحث على تسهيل أكثر فأكثر من عمليات البحث عن المواقع على الشبكة عبر نظام الفهرسة الآلي لمختلف المضامين المتاحة والمعتمدة بشكل أساسي على روابط النص المنتشعب، فهي بذلك الطريقة الأكثر استعمالاً ورواجاً من أجل البحث عن أية معلومة على الويب، فيكفي أن يقوم المستخدم بكتابة أحد الكلمات المفتاحية منها مع إظهار الروابط الخاصة بها، ثم بمجرد أن يقوم بالنقر على إحدى هذه الروابط حتى يتم الانتقال مباشرة إلى الموقع المحال إليه.<sup>8</sup>

### المبحث الثاني: المسؤولية القانونية الناجمة عن عمل مواقع تجميع المعلومات.

يأتي دور مثل هذه المواقع في تسهيل عملية البحث عن متخلف المضامين على شبكة الإنترنت، فبدلاً من أن يجوب المستخدم كل صفحات الويب، وكل مواقع الإنترنت، يكتفي بزيارة واحدة من هذه المواقع لتعفيه من مشقة البحث.

### الفرع الأول: التكييف القانوني لخدمة ملخص الموقع الغني Flux. RSS

تعتبر خدمة ملخص الموقع الغني أو ما يعرف بـ RSS Flux إحدى طرق بث المعلومات على شكل XML، وعملياً يتعلق الأمر بفهرس إحدى مواقع الإنترنت، ويتم اللجوء إليها غالباً من قبل المواقع ذات المضمون المتعلق بالأحداث الجارية فيتم من خلاله بث العناوين الخاصة بأحدث المعلومات والأخبار، ويتضمن هذا النوع من الخدمة عنوان المقال وملخص له ورابطاً يحيل إليه.<sup>9</sup>

نظراً لغياب نص قانوني ينظم عمل خدمة ملخص الموقع الغني ومدى مسؤوليته في حالة تسببه في بث مضامين غير مشروعة يتم اللجوء إما إلى صفحي الناشر أو مورد خدمة الإيواء من أجل إطلاقها على هذه الخدمة، مع ما يترتب عن ذلك بطبيعة الحال من آثار قانونية أخصها إخضاع هذه الخدمة للنظام القانوني الخاص بمسؤولية كل منهما.<sup>10</sup>

لا يمكن التحديد على وجه الجزم واليقين التكييف القانوني لهذه المواقع، بل مرد الأمر إلى سلطة القاضي في التكييف في ضوء الملابسات ووقائع القضية المعروضة أمامه، فليس معيار التكييف مبدأ عمل الخدمة المتمثل في عرض وتصنيف المعلومات بطريقة تسهل على المستخدم الحصول عليها وتعفيه من عناء البحث عنها، فلو

<sup>8</sup>Christiane Féral-Schuhl, op.cit., p 834.

<sup>9</sup>-Vincent Fauchoux- Pierre Deprez, op.cit., p 250 .

<sup>10</sup>Sandrine Rouja, Responsabilité pour Flux RSS, la prudence est de mise !, publié le 2 mars 2008 sur le site : www.juriscom.net. Visité le 08-08-2022 à 10.30.

اكتفى الموقع بهذا يعد مستضيفاً، بخلاف لو عمد إلى تجاوز دوره في التجميع والتنسيق وتعتمد اختيار الإحالة إلى مضامين تتضمن إساءات أو مضامين غير مشروعة، بل واختار أكثرها إثارة وجاذبية للقراء فيكون بذلك قد تجاوز دوره كمستضيف تلقائي لا علاقة له بالمضامين المخزنة، وجعل من خدمته تتخذ وصف ناشر.<sup>11</sup>

### الفرع الثاني: التكييف القانوني لخدمة التآليف الحر. Wiki.

تعد خدمة (Wiki) أو التآليف الحر من أهم خدمات الجيل الثاني للويب الهادفة إلى سيطرة المستخدم العادي على مواقع الإنترنت وصفحات الويب، باعتبار أن المضمون الذي يتم بثه من طرف هذه الخدمة ليست هي مصدره، بل مصدره المستخدم العادي نفسه الذي بإمكانه أن يضيف أو يعدل أو يحذف المضمون الموضوع من طرفه وفقاً لما يراه، ما يجعل من هذه الخدمة التعبير الأوضح لفكرة المواقع النشيطة<sup>12</sup> les sites dynamiques على سبيل المثال أقر القضاء الفرنسي لموقع **Foundation Wikipedia** بصفتها كمورد خدمة إيواء بموجب الأمر الاستعجالي الصادر في 29 أكتوبر 2007 عن محكمة الدعوى الكبرى بباريس، في قضية تتلخص<sup>13</sup> وقائعها في مقال نشر ضمن Wikipedia يتضمن ضمن أحد فقراته مساساً بالحياة الخاصة للعديد من الأشخاص، إلا أنه ونظراً لعدم إخطار المدعى عليها **Foundation Wikipedia** بتواجد مثل هذه المضامين غير المشروعة، أصبح من المتعذر إثبات علمها الفعلي بتواجد هذه المضامين طبقاً لنص المادة 6 من LCEN، ولم يكن نتيجة لذلك التكييف القانوني لـ **Foundation Wikipedia** باعتبارها مورد إيواء محل منازعة أو تشكيك لا من قبل المحكمة ولا من قبل المدعي.<sup>14</sup>

كما أكدت المحكمة أيضاً على أن **Foundation Wikipedia** تسعى إلى تطوير مختلف المشاريع Wikimedia والمساعدة في بث المعلومات التي يتم جمعها من قبل المستخدمين وأن الشروط العامة للاستخدام تؤكد على أنها غير مسؤولة على التعديلات وأنهم -أي المستخدمون- وحدهم من يتحكمون في المعلومات المبثّة بواسطة هذه الخدمة.

### الفرع الثالث: التكييف القانوني لخدمة Like-Digg.

<sup>11</sup>Hélène Puel, Un agrégateur du Flux RSS n'est pas un responsable des contenus. Article paru sur le site : [www.01net.com](http://www.01net.com). visité le 27-06-2022 à 17 : 30h.

<sup>12</sup>-Vincent Fauchoux- Pierre Deprez, op.cit., p 249.

<sup>13</sup>CA paris pôle 1- ch. 9, arrêt du 14 juin 2016, Mme XC c/ Wikimedia Foundation inc./ disponible sur le site : [www.légalis.net](http://www.légalis.net) . visité le 28-06-2022 à 15 : 25h.

<sup>14</sup>-Dans cette affaire le TGI de paris a considéré que l'encyclopédie en ligne Wikipédia, qualifiée d'hébergeur, n'était pas responsable du contenu des articles qu'elle publie ». TGI. ord. réf. 29 octobre 2007, Marianne B. et autres c/ Wikipédia Foundation. [www.légalis.net](http://www.légalis.net).

تقوم خدمة Like-Digg أو ما يعرف بخدمة نظام التصويت الخاص لمستخدمي الشبكة على مبدأ عمل مفاده أن مستخدمي الشبكة هم من يقومون باقتراح المضمون ويعملون على إظهاره في أحسن مرتبة عبر نظام تصويت يشارك فيه جميع أعضاءه<sup>15</sup>.

أن خدمة like-Digg تقوم على فكرة الاستضافة، وبالتالي فإن النظام القانوني الخاص بمسؤولية مورد خدمة الإيواء هو من ينبغي تطبيقه عليها شريطة أن تلتزم بنشاطها الذي وجدت من أجله والمتمثل في المساعدة على تجميع المعلومات وتنظيمها بغية التسهيل على المستخدم في استعمال الموقع، فإذا ما تعدت هذا الدور وساهمت مع المستخدم في بث وصياغة المضامين، أو تعدت وضع روابط إحالة نظرا لعلمها بالمضمون الوارد في الموقع المحال إليه تعذر حينئذ وصفها بالمستضيفويحق أن توصف بالناشر مع ما يقتضيه ذلك من آثار قانونية<sup>16</sup>.

### الخاتمة:

يعد مزود وخدمة الإنترنت الجهة المسؤولة عن توصيل خدمة الإنترنت إلى المستخدمين عن طريق التقنيات التي يعتمدونها، حيث إن المعلومات تمر منذ اللحظة التي تصدر من ذهن صاحبها حتى وصولها للمستهلك بعدة أشخاص، وبعده مراحل.

وفي خاتمة هذه الدراسة اتضح لنا أهمية وفعالية هذا الموضوع الذي تناولته الدراسة، حيث تظهر بصورة أكبر من خلال بعث الثقافة المعلوماتية لدى مستخدمي الإنترنت وبحث المسؤولية العقدية المترتبة على مقدمي خدمات البحث الآلي عن المعلومات من أجل ضمان هؤلاء الفئة من مراعاة مصالح الغير عند استخدام شبكة الإنترنت.

وعليه وجب احترام سياسات الاستخدام بما يتفق مع النظام العام والآداب العامة، لما قد يترتب عليهم من واجب أخلاقي وقانوني مقترن بجزاءات في حالة المخالفة.

### النتائج:

يتوقف تحديد المقصود بمقدمي خدمات البحث الآلي عبر الانترنت على طبيعة النشاط الذي يمارسونه عبر الإنترنت، إذ يتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى في حال ممارسة نشاطات تتعدى مهامه والتزامات العقدية،

<sup>15</sup>Céline Castets-Renard, op.cit., p 361.

<sup>16</sup>Cass. civ. 1ère ch. 17 février 2011, Bloobox Net c/ Martinez. disponible sur le site www.légalis.net. visité le 29-06-2022 à 15 : 30.

الملاحظ بأن المشرع كان في كل مرة يحاول مسايرة التطورات التكنولوجية سواء من خلال تعديل المنظومة المتواجدة أو استحداث قوانين خاصة.

### التوصيات:

لابد للإطار القانوني الذي ينبغي تخصيصه لتنظيم مهام ومسؤولية مقدمي خدمات الانترنت بشكل دقيق شروط إفادتهم بنظام الإعفاء المشروط من الانترنت التقنية أن يحدد المسؤولية باعتباره نظام المسؤولية الأكثر انسجاما وتلاءما مع طبيعة وظائفهم، في مقابل التحديد الدقيق للإجراءات الواجب إتباعها من أجل سحب المضامين المسيئة أو جعل الدخول إليها غير ممكن.

### قائمة المصادر والمراجع:

#### أولا: الكتب العامة

- 1 - أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، طبعة 11، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 2 - أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، الجزء الأول، الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال، الطبعة الخامسة، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 3 - عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، الجزء الأول، الجريمة، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 4 - أسامة أحمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 5 - أشرف جابر سيد، مسؤولية مقدمي خدمات الانترنت عن المضمون الإلكتروني غير المشروع، (دراسة خاصة لمسؤولية متعهدي الإيواء)، د ط، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010.

#### ثانيا: الأطروحات والمذكرات الجامعية.

- 1 - خليفي مريم، الرهانات القانونية للتجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012.
- 2 - عكوفاطمة الزهراء، المسؤولية المدنية لمقدمي الخدمة الوسيطة في الانترنت، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2015-2016.

3 - صراح كريمة، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، السنة 2013-2014.